النمو السكاني وأثره علي الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا

محمد أبو لموشة ابراهيم الغول

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بحث وتحليل الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي بقصد التعرف على التطورات التي حدثت عليها خلال فترة البحث، ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض معدل النمو السكاني في ليبيا يؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال تأثيره على العديد من القطاعات الانتاجية مثل قطاع الزراعة والصناعة. تبين أن الزيادة في عدد السكان بمقدار ١٠٠ ألف نسمه تؤدي ألي نتائج إيجابية علي ألناتج ألمحلي الإجمالي، بزياده مقدارها ٤,٣ مليار دينار، وتوصلت الي ضرورة أحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حال توافر الكفاءات وضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شانها استيعاب أعداد الباحثين عن العمل من خلال توفير فرص العمل لهم.

Abstract:

The study aims to study and analyze the population conditions in the Libyan economy in order to identify the developments that occurred during the research period and their impact on GDP. The study concluded that the low rate of population growth in Libya negatively impacts the GDP through its impact on Many productive sectors such as agriculture and industry. It was found that the increase in the population by 100 thousand people leads to any positive results on the local GDP, an increase of KD 3.4 billion, and reached the need to replace the national labor force with the foreign workers in the case of availability of competencies and the need to develop and implement economic plans and programs that Understand the numbers of job seekers by providing them with job opportunities.

مقدمة:

تتضح معالم التنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال التغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني، ومن خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي وقدرتها في تنويع مصادر الدخل، فمن المسلم به أن ليبيا كحال البلدان النفطية ذات الأحجام السكانية الصغيرة نسبياً تشكل فيها العمليات الديموغرافية وعدد السكان عناصر هامة كتحديد والتأثير على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية حيث يتميز الاقتصاد الليبي بانخفاض عدد السكان إذ لم يتجاوز عددهم في نهاية ٢٠١٥ حوالي ٦.٤٧٨.٤٣٨ مليون نسمة، أمام مساحة جغرافية شاسعة والتي تبلغ ١٧٥٩٥٤٠ كم٢، ومعدل كثافة سكانية لا يتعدى ٣.٢ شخص كم^{٢}.

مشكلة الدراسة:

يتسم الاقتصاد الليبي بانخفاض عدد السكان إذ لم يتجاوز عددهم في نهاية عام ٢٠١٥ حوالى ٦.٤٧٨.٤٣٨ مليون نسمة، وأمام المساحة الجغرافية الشاسعة في ليبيا والتي تبلغ ١.٧٥٩.٥٤٠ كم^{٢} فإن معدل الكثافة السكانية لا يتعدى ٣.٢ شخص كم^{٢}.

وفيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي فإن احتياطيات ليبيا من النفط الخام تصل إلي نحو ٤٩ ألف مليون برميل، وكذلك يشكل ٤.٦% من احتياطيات دول الأوبك.

جدول رقم (١) عدد السكان في ليبيا خلال الفترة (١٩٦٤ – ٢٠٠٦)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو ألسكاني
١٩٦٤	١.٥١٥.٥٩١	٣.٨
١٩٧٣	٢.٠٥٢.٣٧٢	٣.٤
١٩٨٤	٣.٢٣١.٠٥٩	٤.٢
١٩٩٥	٤.٣٨٩.٧٣٩	٢.٨
٢٠٠٦	٥.٣٢٣.٩٩٢	١.٨
٢٠١٠	٦.١٤٨.٠٠٠	١.٥
٢٠١٥	٦.٤٧٨.٤٣٨	٠.٧١

المصدر: * تقديرات مجموعة البنك الدولي (٢٠١٤).

* مكتب الإحصائيات القومي، علم السكان ليبيا، www.ar. khoema. com، ٢٠١٦.

- ووفقاً للمعطيات السابقة وهي العدد ونسبة النمو والكثافة السكانية وتناقصها بوتيرة كبيرة في ظل المساحة الجغرافية الواسعة ، فإن هذا يهدد بتغيير التركيب العمري للسكان خاصة بعد أحداث ٢٠١١ ، وما حصل من وفيات وإعاقة لعدد كبير من السكان خاصة الشباب.

من خلال العرض السابق يمكن القول ان انخفاض معدل نمو السكان في ليبيا له تأثيره السلبي على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ، وبالتالي فأن ذلك له أثار وانعكاسات سلبيه ،على الناتج المحلي الاجمالي.فانخفاض معدل النمو السكاني قد يكون مشكلة خاصة إذا ما كانت الموارد الطبيعية ومساحة الدولة تفوق حجم السكان.

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

- **ما مدى تأثير انخفاض معدل النمو السكاني علي الناتج المحلي الاجمالي؟**

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث لما تحتله المسألة السكانية من اهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين، ، وتعانى ليبيا من انخفاض مستمر في معدل نمو السكان وهذا بدوره يؤدي إلي التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى استدعى طرح مشكلة الدراسة على حقيقتها وتحديد المعالجة السليمة لها.

فرضيات الدراسة: تمت صياغة فرضيات الدراسة في شكل فرض رئيسي واحد:

الفرضية الرئيسية: إن إنخفاض معدل النمو السكاني في ليبيا يؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي.

أهداف الدراسة: سعي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة أثر النمو السكاني على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣).

٢- بحث ما إذا كان هناك علاقة سببية (تأثير متبادل) بين انخفاض النمو السكاني والناتج المحلي الاجمالي.

منهجية الدراسة:

استخدم في الدراسة **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج القياسي** لقياس العلاقة بين انخفاض معدل النمو السكاني على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢) باستخدام برنامج E views.

المبحث الاول: الإطار النظري للنمو السكاني والناتج المحلي في ليبيا

أولاً: سمات وخصائص الاقتصاد الليبى وتطوره:

تقع ليبيا شمال قارة أفريقيا ،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب النيجر وتشاد ومن الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر.

وتعد ليبيا ثالث دولة على مستوي قارة أفريقيا من حيث المساحة وتقدر مساحتها حوالي (١.٧٦٠.٠٠٠) كم^{٢} تقريباً وهي مساحة شاسعة تنجم عنها تنوع وتباين التضاريس، وتتميز ليبيا بساحل بحري يمتد حوالي (٢٠٠٠) كيلو متر مربع ويقدر عدد السكان بحوالي (٦.٤٧٨.٤٣٨) مليون نسمة حسب تعداد السكان لسنة ٢٠١٥.

وتتميز ليبيا بموقع جغرافي هام في ظل المتغيرات والتطورات المعاصرة على الساحة الدولية، حيث يحدها ستة دول وكذلك قرب ليبيا من الاتحاد الأوروبي[i].

ويتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، حيث يعتبر اقتصادياً نامياً صغير الحجم نسبياً ويعتمد في دخله على مورد طبيعي أولي وحيد ناضب وهو النفط، حيث تلعب عائدات وإيرادات النفط دوراً حاسماً في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الليبي كمصدر لتحويل الاستثمارات والواردات السلعية ومستلزمات التشغيل[ii]، ويتمتع الاقتصاد الليبي بموارد الطاقة الوفيرة، إلا أنه يمتلك اقتصاد من أقل الاقتصادات تنوعاً بين البلدان النفطية[iii]، حيث يعتبر النفط والغاز مصدر الدخل الرئيسيين في البلاد ويشكل النفط نحو (٩٥) من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، و(٦٠%) من العائدات الحكومية[iv].

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤):

بالرغم من أن الهدف الاستراتيجي المعلن للتنمية الاقتصادية في ليبيا كان منصباً على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، الا إن قطاع النفط لا يزال يحتل المرتبة الأولى، وبأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدمية، حيث تأثرت خطط التنمية وهذه القطاعات بعدد السكان المنخفض في ليبيا، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من خلال استعراض البيانات الواردة بالجدول التالي رقم (٢):

١. الناتج المحلي النفطي:

مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي تتغير حسب تغير الكمية المنتجة وأسعار التصدير، فقد تطور ناتج قطاع الصناعات الاستراتيجية عن ٣٢٤٤ مليون دينار عام ١٩٩٠، إلى ٣٩٩٦ مليون دينار عام ١٩٩٩ بالأسعار الجارية، وبالرغم من هذا التطور فقد انخفضتا مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣٩.٣% و ٢٨.١% خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٩، وهذا الانخفاض لم يكن بسبب نمو نشاطات إنتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجاً عن انخفاض في الأسعار وكميات الإنتاج

للنفط، فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ٣٢% خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠١) لترتفع إلى ٥٦% في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ نتيجة للتخفيض الكبير لسعر صرف الدينار في عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت إلى ٧١% خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ نتيجة لتصاعد سعر النفط الخام في السوق الدولية، ثم انخفضت إلى ٥٧% عام ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض سعر النفط ابتداءاً من أواخر عام ٢٠٠٧، ثم أخذت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، فكانت ٦٤.١% عام ٢٠١٠ وانخفضت إلى ٦١.٢% عام ٢٠١١، خاصة وإن إنتاج النفط قد توقف في بعض أحداث فبراير ٢٠١١ نتيجة للظروف السياسية والأمنية في ليبيا، وقد تم استئناف الإنتاج مع بداية عام ٢٠١٢، لتصل نسبة مساهمته قطاع النفط حوالي ٨٦.٧ من إجمالي الناتج المحلي.

٢. الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٢) يتبين لنا أن هناك اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي، والمساهمة ضئيلة للقطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعية، الصناعية) في القطاع غير النفطي، حيث يلاحظ:

أ. أن مساهمة قطاع الزراعة وصلت إلى أعلى مستوى لها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عقد التسعينات من القرن العشرين بنحو ١١.١% في سنة ١٩٩٨م، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول، ويلاحظ أن مساهمة هذا القطاع قد انخفضت أثناء مرحلة ارتفاع أسعار النفط منذ بداية عقد الألفية الثالثة لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٢ بنحو ٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إرجاع تدني مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢ إلى عدة أسباب في مقدمتها، انتقال معظم القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى العمل في قطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى في الدولة، حيث كانت الزراعة هي الداعمة الأساسية للاقتصاد الوطني قبل اكتشاف النفط بما توفره من اكتفاء ذاتي، وكذلك أدت الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة من نقص في الأيدي العاملة المحلية في المناطق الريفية والتي توجد بها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى الاعتماد على العناصر الوافدة، وبالتالي فإن كل ذلك أدى إلى تدني مستوى الإنتاج الزراعي، واصبحت الزراعة بوضعها المتخلف غير قادرة على توفير الإنتاج اللازم للاستهلاك

المحلي في المدن، فكان من الطبيعي أن يعوض الفاقد بالاعتماد على الاستيراد الخارجي، فازدادت بذلك نسبة السلع المستوردة، وأصبح ينظر إلى الاستيراد كونه بديلاً أسهل من تنمية الزراعة المحلية.

ب. بالنسبة لقطاع لصناعة فمساهمته كانت ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، ويلعب دوراً ضعيفاً في الاقتصاد الليبي، حيث ساهم هذا القطاع نسبة (٦.١%) خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وانخفض بعد أحدى عشر سنة في سنة ٢٠١٠ إلى (١.٤%) من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن إرجاع هذه المساهمة المتدنية إلى جملة من المسببات، منها طبيعة وصغر السوق المحلية، وتدني استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، ونقص الأيدي العاملة المدربة والماهرة، مما أدى إلى اعتماد العملية التنموية في ليبيا على العناصر الوافدة بداية من الأنشطة الاستشارية إلى وضع المخططات وتنفيذها، وبهذا بقت البلاد رهن العمالة الوافدة في القطاعات الإنتاجية. وبهذا يمكن القول أن القطاعات الإنتاجية لم تتطور ولم تنمو كما هو مخطط لها، حيث أن معظم الصناعات الاستراتيجية هي نفطية بطبيعتها، أو تساهم فيها المشتقات النفطية بدرجة كبيرة، فإذا ألقينا مساهمة قطاع النفط في قطاع الصناعة، فإن مساهمة قطاع الصناعة في لناتج المحلي ستتضاءل إلى درجة متدنية جداً.

ج. أما القطاع الخدمي ثاني أكبر القطاعات مساهمة في الاقتصاد الليبي وهي المكانة الطبيعية بالنسبة للقطاع الخدمي في البلدان النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ويتمثل القطاع الخدمي الليبي في النقل والمواصلات والتخزين، والتامين وخدمات الأعمال وخدمات أخرى، حيث كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أكبر عام ١٩٩٨ خلال لهبوط الحاد لأسعار النفط، حيث بلغت (٥٩%)، كما نلاحظها في عام ٢٠٠٩، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات إلى نحو (٣٥.٦%) مقارنة بنحو (٢٤.١%) في عام ٢٠٠٨، وبتالي يلاحظ ظهور الارتفاع في المساهمة لهذا القطاع في أوقات انخفاض تراجع أسعار النفط، بالرغم من ذلك، فقد حدث توسع في هذا القطاع خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، والعقد الأول من الألفية الثالثة، بحيث بلغ معدل نحوه السنوي نحو (٧.٨%) خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢، خاصة مع التحول للخصخصة مع بداية التسعينات وفتح المجال الخاص، إلا أن سيطرة قطاع النفط لا تزال مستمرة

في الناتج المحلي الإجمالي. وبهذا يعتبر القطاع الخدمي ثاني أكبر القطاعات وهي المكانة الطبيعية بالنسبة للقطاع الخدمي في البلدان النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث أن أغلب القوى العاملة بعد اكتشاف النفط اتجهت إلى العمل في مؤسسات الدولة.

جدول رقم (٢) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

(مليون دينار)

السنة	النفط	%	الزراعة	صناعة تحويلية	خدمات عامة	%	الناتج غير النفطي	%	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٠	٣٢٤٤	٣٩.٣	٤٨٣	٤٥٨	٣٩٥٨	٤٨	٥٠٠٥	٦٠.٧	٨٢٤٩
١٩٩١	٣١٠٤	٣٥.٤	٥٤٢	٤٧٦	٤٥٢٣	٥١.٧	٥٦٥٢	٦٤.٦	٨٧٥٦
١٩٩٢	٢٩٢٦	٣١.٧	٦٣٠	٥٥٥	٤٩٩٥	٥٤.١	٦٣٠٥	٦٨.٣	٩٢٣١
١٩٩٣	٢٤٦٠	٢٦.٩	٧٠٩	٧٠٠	٥١٢٦	٥٦	٦٦٧٨	٧٣.١	٩١٣٨
١٩٩٤	٢٨٩٣	٢٩.٩	٨٢٨	٦٠٤	٥٢٠٩	٥٣.٩	٦٧٧٩	٧٠.١	٩٦٧٢
١٩٩٥	٣٣٨٠	٣١.٧	٩٣٣	٧٤٣	٥٤٨٣	٥١.٤	٧٢٩٢	٦٨.٣	١٠٦٧٢
١٩٩٦	٣٩٦٠	٣٢.١	١٠٧٥	٧٠٣	٦٤٠٢	٥٢	٨٣٦٨	٦٧.٩	١٢٣٢٨
١٩٩٧	٤٥٠٦	٣٢.٦	١٢٦٧	٨١٩	٧٠١٣	٥٠.٨	٩٢٩٦	٦٧.٤	١٣٨٠٢
١٩٩٨	٢٧٨٦	٢٢.١	١٣٩٤	٧٧٩	٧٤٢٧	٥٩	٩٧٩٨	٧٧.٩	١٢٥٨٤
١٩٩٩	٣٩٩٦	٢٨.٤	١٤٥٠	٨٦٣	٧٥٤٤	٥٣.٦	١٠٠٨٠	٧١.٦	١٤٠٧٦
٢٠٠٠	٧٠٨١	٣٩.٨	١٤٣٨	٨٩٠	٨٠٧٤	٤٥.٤	١٠٦٩٦	٦٠.٢	١٧٧٧٧
٢٠٠١	٦٣٢٧	٣٥.٩	١٣٩٢	٨٧٨	٨٧١٩	٤٩.٥	١١٢٩٦	٦٤.١	١٧٦٢٣
٢٠٠٢	١٢٢٩٩	٥٠.٨	١٣٤٩	٨١٣	٩٣٧١	٣٨.٧	١١٩٢٠	٤٩.٢	٢٤٢١٩
٢٠٠٣	١٨٠٣٧	٥٨.٩	١٣٧٦	٧٦٥	١٠٠٩٠	٣٢.٩	١٢٥٩١	٤١.١	٣٠٦٢٨
٢٠٠٤	٢٦٦٩٢	٦٥.٢	١٤٣٩	٧٦١	١١٦٤٧	٢٨.٤	١٤٢٥٨	٣٤.٨	٤٠٩٥٠
٢٠٠٥	٣٩٤٩١	٧٠.٩	١٥٥٤	٧٩٩	١٣٣٠٩	٢٣.٩	١٦١٧٨	٢٩.١	٥٥٦٦٩
٢٠٠٦	٤٩٦٥١	٧٣.٦	١٦٠٤	٨١٧	١٤٧٤٢	٢١.٩	١٧٧٥٦	٢٦.٤	٦٧٤٠٧
٢٠٠٧	٥٤٨٤٧	٧٠.٦	١٦٨٥	٨٩٣	١٩٢٤٢	٢٤.٧	٢٢٨٨٤	٢٩.٤	٧٧٧٣١
٢٠٠٨	٧٠٩٩٣	٧١.٤	١٩٥٨	١٠٦٤	٢٣٩٦١	٢٤.١	٢٨٣٨٣	٢٨.٦	٩٩٣٧٦
٢٠٠٩	٤١٤١٧	٥٧.٩	٢٠٧٧	١١٥٦	٢٥٤٥٥	٣٥.٦	٣٠١٣٢	٤٢.١	٧١٥٤٩
٢٠١٠	٥٧١٩٧	٦٤.١	٢٢٧٨	١٢٥٧	٢٧٠٤٠	٣٠.٣	٣٢٠٢٥	٣٥.٩	٨٩٢٢٢
٢٠١١	٢٩٣٦٧	٦١.٢	٥٧٢.٤	٩٧٨	١٦٩٣١	٣٥.٣	١٨٥٨٩.٥	٣٨.٨	٤٧٩٥٦.٥

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، الربع الأول، ٢٠١٤.

ثانياً: تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢):

يلاحظ من خلال استعراضنا للجداول التالية أرقام (٣)، (٤) و(٥) ما يلي:

جدول رقم (٣) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (٩٧)

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (مليون دينار)

السنة	النفط والغاز	معدل النمو	الزراعة	الصناعة التحويلية	معدل النمو	خدمات	الناتج المحلي غير النفطي	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٠	٤٠٥٨	-	١١٣٦	٦٥٢	-	٥٥٥٨	٧٥٤١	-	١١٥٩٩
١٩٩١	٤٩٣٧	٢١.٦	١١٣٣	٦٨٠	٤.٣	٥٨٥٤	٧٨١٥	٣.٦	١٢٧٥٢
١٩٩٢	٤٦٣٧	٦.١-	١٢٠٢	٧٣٢	٧.٦	٥٨٨٣	٧٩٩٣	٢.٣	١٢٦٣٠
١٩٩٣	٤٢٩٥	٧.٤-	١١٥١	٨٤٦	١٥.٦	٦٤٩١	٨٦٨٤	٨.٦	١٢٩٧٩
١٩٩٤	٤٤٨٦	٤.٤	١١٥٧	٦٨١	-١٩.٥	٦٤٧٧	٨٥٠١	٢.١-	١٢٩٨٧
١٩٩٥	٤٥١٥	٠.٦	١١٧٦	٧٦٩	١٢.٩	٦٥٤٧	٨٦٤٥	١.٧	١٣١٦٠
١٩٩٦	٤٥٠٣	٠.٣-	١١٨٩	٧٥٧	١.٥-	٦٩٥٤	٩١٠٦	٥.٣	١٣٦٠٩
١٩٩٧	٤٥٠٦	٠.١	١٢٦٧	٨١٩	٨.٢	٧٠١٣	٩٢٩٦	٢.١	١٣٨٠٢
١٩٩٨	٤٦٧٧	٣.٨	١٢٧٤	٨٠٥	١.٧-	٧٠٨٥	٩٣١١	٠.١	١٣٩٨٨
١٩٩٩	٤١٥٥	-١١.٢	١٢٣٧	٨٣٥	٣.٧	٧٢٢٩	٩٥٠١	٢	١٣٦٥٦
٢٠٠٠	٤٣٦١	٤.٩	١٢٧٤	٧٨٩	٥.٥-	٧٥٦٦	٩٨٨١	٤	١٤٢٤٢
٢٠٠١	٤٢٥٩	٢.٣-	١٣٣٠	٧٤٦	٥.٤-	٨٠١٦	١٠٣٥٥	٤.٨	١٤٦١٤
٢٠٠٢	٤١٢٢	٣.٢-	١٣٥٧	٧٢٧	٢.٥-	٨٥٥٧	١٠٩٥٧	٥.٨	١٥٠٧٩
٢٠٠٣	٤٧٤١	١٥	١٣٨٤	٦٩١	٤.٩-	٨٨٤٠	١١١٩٩	٢.٢	١٥٩٤٠
٢٠٠٤	٥٢٣٢	١٠.٣	١٤١١	٦٨١	١.٤-	٩٣٦٨	١١٧٩٢	٥.٣	١٧٠٢٤
٢٠٠٥	٥٤٦٩	٤.٥	١٤٤٦	٦٩٣	١.٧	١٠٠٣٧	١٢٥٧٣	٦.٦	١٨٠٤٢
٢٠٠٦	٥٦٨٨	٤	١٤٨٣	٧١٢	٢.٧	١٠٧٦٩	١٣٤١٢	٦.٧	١٩١٠٠
٢٠٠٧	٥٧٨٥	١.٧	١٥٢٠	٧٣٤	٣.١	١٢٤٩٣	١٥٥١٨	١٥.٧	٢١٣٠٣
٢٠٠٨	٥٦٩٥	١.٥-	١٥٥٨	٧١٩	٢-	١٣٥١٥	١٦٧٤٠	٧.٩	٢٢٤٣٥
٢٠٠٩	٥٢٤٣	٧.٩-	١٥٩٧	٧٤٤	٣.٥	١٤٠٣٠	١٧٣١٦	٣.٤	٢٢٥٥٩
٢٠١٠	٥٤٥١	٣.٩	١٦٣٦	٧٧٠	٣.٥	١٤٥٣٠	١٧٨٥٣	٣.١	٢٣٣٠٤
٢٠١١	١٥٩٥.١	-٧٠.٧	٤٦١	١٦٢.٢	-٧٨.٩	٧٢١٦.١	٨٠٣٠.٢	٥٥-	٩٦٢٥.٣

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، الربع الأول، ٢٠١٤.

جدول رقم (٤) قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (مليون دينار)

السنة	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمطاعم والفنادق	المال والتامين وخدمات الاعمال	ملكية المساكن	الخدمات العامة	الخدمات الاخرى
١٩٩٠	١٩١	٦٩٦	٧٦٧	١٣٢١	٣٤٩	٣٤٢	١٦٤٨	٢٤٥
١٩٩١	١٩٥	٥٢٩	٧٨٤	١٣٧٠	٣٣٢	٣٥٠	٢٠٠٦	٢٨٩
١٩٩٢	٢٠٣	٦٣٠	٨٣٤	١٣٣٥	٢٩١	٣٦٣	١٩١٩	٣١٠
١٩٩٣	١٧٧	٦٩٩	٩٥٠	١٤٧٥	٣٣٥	٣٧٤	٢١٧٥	٣٠٦
١٩٩٤	١٨٠	٦٦٤	٩٦٨	١٤٥٢	٣٢٣	٣٩٠	٢١٨٧	٣١٤
١٩٩٥	١٨٣	٥٥٥	٩٧١	١٥٥١	٣٠٢	٤٠٧	٢٢٥٩	٣١٩
١٩٩٦	٢٣١	٧٣٣	١٠١٨	١٥٦١	٣٣١	٤٢٤	٢٣٣٣	٣٢٣
١٩٩٧	٢٤٤	٧٠٣	١١٢٩	١٦٢٠	٢٥٧	٤٣٠	٢٣٠٤	٣٢٦
١٩٩٨	٢٦٣	٦٦١	١١٤٠	١٦٣٤	٢٥١	٤٤٢	٢٣٦٢	٣٣٣
١٩٩٩	٢٧٨	٧٢١	١١٦٦	١٥٥١	٢٩٦	٤٥٧	٢٤٢١	٣٣٩
٢٠٠٠	٣٠٠	٨٩٦	١١٨٨	١٥٤٤	٣٠٩	٤٧٢	٢٥٠٦	٣٥١
٢٠٠١	٣١٦	٩٤٠	١٢٩٠	١٦٩٨	٣٢٢	٤٩٣	٢٥٩٠	٣٦٨
٢٠٠٢	٣٢٦	١١٣٠	١٤١٩	١٨٨٤	٣٥٤	٥٠٩	٢٥٥٢	٣٨٢
٢٠٠٣	٣٣٦	١٠١٣	١٥٠٤	١٩٧٩	٣٧٤	٥٢٥	٢٧٠٨	٤٠١
٢٠٠٤	٣٥٣	١١٨٧	١٦٠٢	٢٠٨٥	٣٩٦	٥٤٥	٢٧٧٩	٤٢٢
٢٠٠٥	٣٧٤	١٤١٩	١٧٠٥	٢٢١٧	٤٢١	٥٨٣	٢٨٦٢	٤٥٦
٢٠٠٦	٣٩٩	١٥٩٩	١٨٣٣	٢٣٨٤	٤٥٣	٦٢٤	٢٩٧٦	٥٠١
٢٠٠٧	٤٢٣	٢٧٣٣	١٩٧٩	٢٥٧٤	٤٨٩	٦٦٨	٣٠٣٦	٥٥١
٢٠٠٨	٤٥٢	٣٣٦٠	٢١٠٨	٢٧٤٢	٥٢١	٧٠٨	٣٠٣٦	٥٩٠
٢٠٠٩	٤٨٤	٣٣٣٠	٢٢٤٥	٢٩٢٠	٥٥٤	٧٦١	٣٠٩٧	٦٤٠
٢٠١٠	٥١٨	٣٢٥٠	٢٣٩١	٣١١٠	٥٩٠	٨١٨	٣١٥٩	٦٩٤
٢٠١١	٢٠٢	٦٨٣	١٢٤٣	١٠٠٤	٣١٩	٣٩٣	١٣٧٧	٥٠٠
٢٠١٢	٦٠٢.٢	٧٦٥.٣	١٢١٢.٢	٢١٠٢.٧	٤٢٢	٦٧٠.٦	٣٧٨٣.٨	٥١٤

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، الربع الأول، ٢٠١٤.

جدول رقم (٥) معدل النمو في قطاع الخدمات العامة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (نسبة مئوية)

السنة	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمطاعم والفنادق	المال والتامين وخدمات الاعمال	ملكية المساكن	الخدمات العامة	الخدمات العامة
١٩٩٠	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩١	٢.١	٢٤-	٢.٢	٣.٧	٤.٩-	٢.٣	٢١.٧	١٨
١٩٩٢	٤.١	١٩.١	٦.٤	٢.٦-	١٢.٣-	٣.٧	٤.٣-	٧.٣
١٩٩٣	١٢.٨-	١١	١٣.٩	١٠.٥	١٥.١	٣	١٣.٣	١.٣-
١٩٩٤	١.٧	٥-	١.٩	١.٦-	٣.٦-	٤.٣	٠.٦	٢.٦
١٩٩٥	١.٧	١٦.٤-	٠.٣	٦.٨	٦.٥-	٤.٤	٣.٣	١.٦
١٩٩٦	٢٦.٢	٣٢	٤.٨	٠.٦	٩.٦	٤.٢	٣.٣	١.٣
١٩٩٧	٥.٦	٤.١-	١٠.٩	٣.٨	٢٢.٤-	١.٤	١.٢-	٠.٩
١٩٩٨	٧.٨	٦-	١	٠.٩	٢.٣-	٢.٨	٢.٥	٢
١٩٩٩	٥.٧	٩.١	٢.٣	٥.١-	١٧.٩	٣.٤	٢.٥	١.٨
٢٠٠٠	٧.٩	٢٤.٣	١.٩	٠.٥-	٤.٤	٣.٣	٣.٥	٣.٥
٢٠٠١	٥.٣	٤.٩	٨.٦	١٠	٤.٢	٤.٤	٣.٤	٤.٨
٢٠٠٢	٣.٢	٢٠	١٠	١١	٩.٩	٣.٢	١.٥-	٣.٨
٢٠٠٣	٣.١	١٠.٤-	٦	٥	٥.٦	٣.١	٦.١	٥
٢٠٠٤	٥.١	١٧.٢	٦.٥	٥.٤	٥.٩	٣.٨	٢.٦	٥.٢
٢٠٠٥	٥.٩	١٩.٥	٦.٤	٦.٣	٦.٣	٧	٣	٨
٢٠٠٦	٦.٧	١٢.٧	٧.٥	٧.٥	٧.٦	٧	٤	٩.٩
٢٠٠٧	٦	٧٠.٩	٨	٨	٧.٩	٧	٢	١٠
٢٠٠٨	٦.٩	٢٢.٩	٦.٥	٦.٥	٦.٥	٦	٠	٧.١
٢٠٠٩	٧.١	٠.٩-	٦.٥	٦.٥	٦.٣	٧.٥	٢	٨.٥
٢٠١٠	٧	٢.٤-	٦.٥	٦.٥	٦.٥	٧.٥	٢	٨.٤
٢٠١١	٦١-	٧٩-	٤٨-	٦٧.٧-	٤٥.٩-	٥٢-	٥٦-	٢٨-
٢٠١٢	١٩٨	١٢	٢.٥-	١٠٩.٤	٣٢.٣	٧٠.٦	١٧٤.٨	٢.٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٦) التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (نسبة مئوية)

السنة	النفط والغاز	زراعة	الصناعة	محاجر	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمطاعم والفنادق	المال والتامين وخدمات الاعمال	الخدمات العامة	الخدمات الأخرى
١٩٩٠	٣٥	٩.٨	٥.٦	١.٧	٦.٦	١١.٤	٣	١٤.٢	٢.١
١٩٩١	٣٨.٧	٨.٩	٥.٣	١.٢	٦.١	١٠.٧	٢.٦	١٥.٧	٢.٣
١٩٩٢	٣٦.٧	٩.٥	٥.٨	١.٤	٦.٦	١٠.٦	٢.٣	١٥.٢	٢.٥
١٩٩٣	٣٣.١	٨.٩	٦.٥	١.٥	٧.٣	١١.٤	٢.٦	١٦.٨	٢.٤
١٩٩٤	٣٤.٥	٨.٩	٥.٢	١.٤	٧.٥	١١.٢	٢.٥	١٦.٨	٢.٤
١٩٩٥	٣٤.٣	٨.٩	٥.٨	١.٢	٧.٤	١١.٨	٢.٣	١٧.٢	٢.٤
١٩٩٦	٣٣.١	٨.٧	٥.٦	١.٥	٧.٥	١١.٥	٢.٤	١٧.١	٢.٤
١٩٩٧	٣٢.٦	٩.٢	٥.٩	١.٤	٨.٢	١١.٧	١.٩	١٦.٧	٢.٤
١٩٩٨	٣٣.٤	٩.١	٥.٧	١.٣	٨.١	١١.٧	١.٨	١٦.٩	٢.٤
١٩٩٩	٣٠.٤	٩	٦.١	١.٥	٨.٥	١١.٤	٢.٢	١٧.٧	٢.٥
٢٠٠٠	٣٠.٦	٨.٩	٥.٥	١.٨	٨.٣	١٠.٨	٢.٢	١٧.٦	٢.٥
٢٠٠١	٢٩.١	٩.١	٥.١	١.٨	٨.٨	١١.٦	٢.٢	١٧.٧	٢.٥
٢٠٠٢	٢٧.٣	٩	٤.٨	٢.١	٩.٤	١٢.٥	٢.٣	١٦.٩	٢.٥
٢٠٠٣	٢٩.٧	٨.٧	٤.٣	٢.٤	٩.٤	١٢.٤	٢.٣	١٧	٢.٥
٢٠٠٤	٣٠.٧	٨.٣	٤	١.٩	٩.٤	١٢.٢	٢.٣	١٦.٣	٢.٥
٢٠٠٥	٣٠.٣	٨	٣.٨	٢.٢	٩.٥	١٢.٣	٢.٣	١٥.٩	٢.٥
٢٠٠٦	٢٩.٨	٧.٨	٣.٧	٢.٣	٩.٦	١٢.٥	٢.٤	١٥.٦	٢.٦
٢٠٠٧	٢٧.١	٧.١	٣.٤	٣.٦	٩.٣	١٢.١	٢.٣	١٤.٣	٢.٦
٢٠٠٨	٢٥.٤	٦.٩	٣.٢	٤.٢	٩.٤	١٢.٢	٢.٣	١٣.٥	٢.٦
٢٠٠٩	٢٣.٢	٧.١	٣.٣	٤.٢	١٠	١٢.٩	٢.٥	١٣.٧	٢.٨
٢٠١٠	٢٣.٤	٧	٣.٣	٣.٩	١٠.٣	١٣.٣	٢.٥	١٣.٥	٣
٢٠١١	١٦.٤	٤.٨	١.٧	٢	١٠.٥	١١.٨	٣.٣	٣١	٣.٣
٢٠١٢	٢٥.٦	٤.١	٣.٥	١.٧	٧.٨	١٣.٦	٢.٧	٢٤.٤	٣.٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) و (٥).

وبالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي يعد نموه مؤشراً مهماً لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، لوحظ من خلال الجداول السابقة أرقام (٣)، (٤)، (٥) و(٦) استمرار التواضع في نمو الناتج غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بنحو (٢.٦ ٤بالمئة سنوياً)، بالرغم من بوادر تشجيع القطاع الخاص وظهور نوع من الخصخصة لبعض وحدات القطاع العام (١٩٨٨ و١٩٩٢) أو ما أطلق عليه "تمليك"

المنشآت العامة، ولكن القطاع الخاص أستمر حذراً وخائفاً خلال الفترة ولم يخاطر باستثمارات منتجة تزيد من العرض المحلي[٧]. أما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، فقد إزداد معدل نمو الناتج غير النفطي إلى نحو ٥.٥%، نتيجة للتوسع في قطاع الخدمات، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تلك الفترة، أما عند حساب معدل النمو للناتج غير النفطي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، فيلاحظ أنه إنخفض إلى نحو ١.٢%، بسبب توقف أغلب الأنشطة الإقتصادية في عامي٢٠١١ و٢٠١٢. هذا ويبين الجدول التالي رقم (١٧) مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢):

جدول رقم (٧) مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (نسبة مئوية)

البيان	زراعة	صناعة	محاجر	الخدمات				
				نقل و مواصلات	تجارة ومطاعم وفنادق	مال وتأمين وخدمات الاعمال	خدمات عامة	خدمات أخرى
١٩٩٠	١٥.١	٨.٦	٢.٦	١٠.٢	١٧.٥	٤.٦	٢١.٩	٣.٢
١٩٩١	١٤.٥	٨.٧	١.٩	١٠	١٧.٥	٤.٢	٢٥.٧	٣.٧
١٩٩٢	١٥	٩.٢	٢.٢	١٠.٤	١٦.٧	٣.٦	٢٤	٣.٩
١٩٩٣	١٣.٣	٩.٧	٢.٣	١٠.٩	١٧	٣.٩	٢٧.٢	٣.٥
١٩٩٤	١٣.٦	٨	٢.٢	١١.٤	١٧.١	٣.٨	٢٥.٧	٣.٧
١٩٩٥	١٣.٦	٨.٩	١.٨	١١.٢	١٧.٩	٣.٥	٢٦.١	٣.٧
١٩٩٦	١٣.١	٨.٣	٢.٣	١١.٢	١٧.١	٣.٦	٢٥.٦	٣.٥
١٩٩٧	١٣.٦	٨.٨	٢.١	١٢.١	١٧.٤	٢.٨	٢٤.٨	٣.٥
١٩٩٨	١٣.٧	٨.٦	٢	١٢.٢	١٧.٥	٢.٧	٢٥.٤	٣.٥
١٩٩٩	١٣	٨.٨	٢.١	١٢.٣	١٦.٣	٣.١	٢٥.٥	٣.٦
٢٠٠٠	١٢.٩	٨	٢.٦	١٢	١٥.٦	٣.١	٢٥.٤	٣.٦
٢٠٠١	١٢.٨	٧.٢	٢.٥	١٢.٥	١٦.٤	٣.١	٢٥	٣.٦
٢٠٠٢	١٢.٤	٦.٦	٢.٩	١٣	١٧.٢	٣.٢	٢٣.٣	٣.٥
٢٠٠٣	١٢.٤	٦.٢	٢.٥	١٣.٤	١٧.٧	٣.٣	٢٤.٢	٣.٦
٢٠٠٤	١٢	٥.٨	٢.٨	١٣.٦	١٧.٧	٣.٤	٢٣.٦	٣.٦

٢٠٠٥	١١.٥	٥.٥	٣.٢	١٣.٦	١٧.٦	٣.٣	٢٢.٨	٣.٦
٢٠٠٦	١١.١	٥.٣	٣.٣	١٣.٧	١٧.٨	٣.٤	٢٢.٢	٣.٧
٢٠٠٧	٩.٨	٤.٧	٥	١٢.٧	١٦.٦	٣.٢	١٩.٦	٣.٦
٢٠٠٨	٩.٣	٤.٣	٥.٧	١٢.٦	١٦.٤	٣.١	١٨.١	٣.٥
٢٠٠٩	٩.٢	٤.٣	٥.٥	١٣	١٦.٩	٣.٢	١٧.٩	٣.٧
٢٠١٠	٩.٢	٤.٣	٥.١	١٣.٤	١٧.٤	٣.٣	١٧.٧	٣.٩
٢٠١١	٥.٧	٢	٢.٤	١٢.٧	١٤.٢	٣.٩	٣٧.٣	٤
٢٠١٢	٥.٥	٤.٧	٢.٣	١٠.٥	١٨.٣	٣.٧	٣٢.٩	٤.٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة من نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة ،لسنوات مختلفة من١٩٨٩.....٢٠١٤.

من خلال إستعراض البيانات الواردة في الجدولين السابقين (٦) و(٧) يلاحظ تطور مساهمة قطاع الخدمات مقارنة بقطاعي الزراعة، والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ كما يلي:

١- قطاع الخدمات:

يأتي قطاع خدمات المجتمع (الخدمات العامة "خدمات التعليم، خدمات الصحة، الدفاع"، ملكية المساكن، الخدمات الأخرى) في المرتبة الأولى بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٩، حيث بلغ كمتوسط ما نسبته ٢١.٨%، كما إستحوذ قطاع الخدمات العامة على أكبر نسبة مساهمه في قطاع الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي بلغت كمتوسط خلال تلك الفترة نحو ١٦.٤%، وساهم كل من قطاعي ملكية المساكن والخدمات الأخرى بنحو ٣%، ٢.٤% على التوالي خلال نفس الفترة. كذلك، حقق قطاع الخدمات العامة (التعليم والصحة والدفاع) معدل نمو سنوي قدره ٤.٣%، وحقق قطاع ملكية المساكن وقطاع الخدمات الأخرى معدلات نمو سنوية قدرها ٣.٢%، ٣.٦% على التوالي. أما خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، فقد إرتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط إلى نحو ٢٣.٧%. حيث حقق قطاع الخدمات العامة معدل نمو سنوي موجب قدره ٣.٥%، وحققت قطاعات ملكية المساكن والخدمات الأخرى معدلات نمو سنوية بلغت ٣%، ٣.٢% على التوالي. كما إستحوذ قطاع الخدمات العامة (التعليم والصحة والدفاع) على أكبر نسبة مساهمة في قطاع الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي

بنحو ١٧.٥%، ومن ثم جاء قطاعي ملكية المسكن والخدمات الأخرى بنحو ٣.٥%، ٢.٧% على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ كمتوسط نحو ٣٣.٤%، حيث إستحوذ قطاع الخدمات العامة (التعليم والصحة والدفاع) على أكبر نسبة مساهمة في قطاعات الخدمات الاجتماعية من الناتج غير النفطي بنحو ٢٥.١٩%، ومن ثم جاء قطاعي ملكية المساكن والخدمات الأخرى بنحو ٤.٥٩%، ٣.٥٨% على التوالي. كما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية نحو ٣٢.٣% من الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢، حيث حقق قطاع الخدمات العامة أعلى نسبة مساهمة في قطاع الخدمات الاجتماعية من الناتج غير النفطي بنحو ٢٣.٨%، ومن ثم جاء كل من ملكية المساكن والخدمات الأخرى بنحو ٤.٧٦%، ٣.٧٢% على التوالي.

كما جاءت أنشطة خدمات البنية الأساسية (الكهرباء والغاز والمياه، التشييد والبناء والنقل والمواصلات) في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق القطاع نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ نحو ١٤%، بحيث بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات نحو ٧.٣٨%، وبمعدل نمو سنوي قدره ٤.٧%، ثم جاء قطاع التشييد بنسبة مساهمة قدرها ٥%، وبمعدل نمو سنوي قدره ٠.٣٩%، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه بنحو ١.٦%، وبمعدل نمو سنوي قدره ٤.٧%. بالإضافة الى ذلك، إزدادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الأساسية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢ كمتوسط إلى نحو ٢٠.٨%، كان قد تصدرها قطاع النقل والمواصلات بنسبة مساهمة قدرها ٩.٣٦%، وبمعدل نمو سنوي قدره ٥.٩٥%، وجاء قطاع التشييد بنسبة مساهمة قدرها ٩.١%، وبمعدل نمو سنوي قدره ٠.١٧%، و قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة مساهمة قدرها ٢.٣%، وبمعدل نمو سنوي قدره -١.٣%. ومن جانب آخر، كانت نسبة مساهمة قطاع خدمات البنية الأساسية في الناتج غير النفطي قد بلغت كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ نحو ٢١.٢٨%، حيث تصدر قطاع النقل والمواصلات تلك النسبة كمتوسط خلال تلك الفترة بنحو ١١.١٩%، وجاء قطاع التشييد بنحو ٧.٦٤%، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه بنحو ٢.٤٥%. ومن ثم ارتفعت مساهمة قطاع خدمات البنية الأساسية في الناتج غير النفطي كمتوسط خلال

الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ إلى نحو ٢٨.٢٨%، حيث ساهم قطاع النقل والمواصلات في الناتج غير النفطي بنسبة ١٢.٨٢%، وجاء قطاع التشييد بنسبة مساهمه بلغت ١٢.٣٨%، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه ٣.١%.

بالإضافة إلى ذلك، جاءت أنشطة قطاع الخدمات الإنتاجية في المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ نحو ١٣.٧%، حيث إستحوذ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على النسبة الأكبر في تلك المساهمة بنحو ١١.٣٤%، في حين أن قطاع المال والتأمين وخدمات رجال الأعمال كانت مساهمته بنحو ٢.٣٦%. هذا وقد إزدادت مساهمة قطاع الخدمات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ إلى نحو ١٤.٧%، حيث كان قطاع التجارة والمطاعم والفنادق قد ساهم بنحو ١٢.٣%، بينما ساهم قطاع المال والتأمين وخدمات رجال الأعمال بنحو ٢.٤%. ومن جانب آخر، فقد كانت مساهمة قطاع الخدمات الانتاجية في الناتج غير النفطي نحو ٢٠.٧٨% خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٩، حيث ساهم فيها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من الناتج غير النفطي بنحو ١٧.٢%، بينما ساهم قطاع المال والتأمين وخدمات رجال الأعمال بنحو ٣.٥٨%. كما كانت مساهمة قطاع الخدمات الانتاجية في الناتج غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ بنحو ٢٠.٢%، حيث ساهم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فيها بنحو ١٦.٩%، في حين أن قطاع المال والتأمين وخدمات رجال الأعمال قد ساهم بنحو ٣.٣% خلال تلك الفترة.

خلاصة القول، يعود التوسع في قطاع الخدمات، خاصة قطاعات الخدمات العامة، التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والمواصلات، والتشييد، إلى الأهمية الكبيرة التي حظى بها هذا القطاع من خلال برامج الخصخصة التي اتبعتها ليبيا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، ومشاركة القطاع الخاص، واتجاه أغلب المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع الخدمات.

٢- قطاع الزراعة:

بالرغم من أن خطط التنمية الاقتصادية قد أولت قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك الاهتمام الأكبر من حيث حجم الاستثمارات الفعلية المنفذة، فإن القطاع بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ نحو ٩.١%، هذا وقد نما القطاع بمعدل نمو سنوي ٠.٩% خلال نفس الفترة.

أما خلال الفترة الثانية ٢٠٠٠- ٢٠١٢، فقد انخفضت نسبة مساهمته أمام ازدياد مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت حوالي ٧.٥% خلال تلك الفترة، وكان معدل النمو السنوي للقطاع نحو -٥.٧%. بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة ناتج قطاع الزراعة في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ نحو ١٣.٨٥%، ثم انخفضت تلك النسبة كمتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ إلى نحو ١٠.٢٩%.

يمكن القول، كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا تزيد كمتوسط عام ٩.١% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، ولم تتعدى كمتوسط نحو ٧.٥% خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢، رغم أن هذا القطاع قد حظي بأهمية بالغة خلال كل مراحل التنمية في ليبيا، إلا أن المعوقات الأساسية للتنمية الزراعية، حالت دون تحقيق هذا القطاع لكامل أهدافه المرجوة، وبعد أن تبين عدم كفاءة المشاريع العامة وتحمل الميزانية عبء خسائرها لجأت الدولة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين إلى عرض بعضها للخصخصة، ولقد أصبح واضحاً أن الدولة في طريقها إلى التخلي عن النشاط الزراعي[vi].

ويمكن القول أن مساهمة القطاع في تنويع الصادرات وايجاد مصادر بديلة للدخل تكاد لا تذكر، وكل تلك السلبيات جاءت نتيجة مواجهة هذا القطاع لعدة مشاكل وعوائق نوردها كما يلي:

أ. انتقال معظم القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى العمل في قطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى في الدولة.
ب. أدت الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى التي تتوفر فيها فرص العمل إلى نقص في الأيدي العاملة في المناطق الريفية والتي تتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.
ج. الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة نتيجة لنقص في الأيدي العاملة المحلية.
د. تدني أداء العديد من المشروعات العامة بسبب الفساد وسوء الإدارة.
ه. التخلي عن دعم الفلاحين بشراء محاصيلهم بأسعار مشجعة، والاعتماد على الاستيراد الخارجي من السلع الزراعية، حيث أصبح ينظر إلى الاستيراد كونه بديلاً أسهل من تنمية الزراعة المحلية.

٣. قطاع الصناعة التحويلية:

ضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي نفدت في هذا القطاع، إلا أنه لا زال يلعب دوراً ضعيفاً في الاقتصاد الليبي، حيث ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ بنسبة (٥.٧٥%) كما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كمتوسط خلال نفس الفترة نحو (٨.٧٦%) حيث بلغ معدل نموه السنوي خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ نحو (٢.٨%) أما بالنسبة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ فقد شهد معدل النمو السنوي للقطاع انخفاضا بنسبة (-٣.١%)، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة إلى نحو (٣.٨%)، كما انخفضت أيضاً مساهمة القطاع في الناتج لمحلي للقطاعات غير النفطية إلى نحو (٥.٣%) مقارنة بالفترة السابقة، وبدأ القطاع الصناعي يتدهور ابتداءاً من نهاية ١٩٩٣ حتى عام ٢٠١٠ وكان يتدهور بحوالي (٠.٥%) سنوياً، وهذا أدى بدورة إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (٦.٥%) عام ١٩٩٣ إلى (٣.٥%) عام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى، هيمنت الصناعة الكيماوية (المنتجات النفطية والبتروكيماويات و الكيماويات الأخرى، وغيرها) على فروع الصناعة التحويلية، حيث بلغت حصتها من الناتج الصناعي ٦٠% في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ وتأتي في المرتبة الثانية صناعة المنتجات الغذائية والتي كون ناتجها (١٦%) من الناتج الصناعي، واحتلت مواد البناء المرتبة الثالثة خلال ذات الفترة (٩%) من الناتج الصناعي بعد أن كانت في المرتبة السادسة في الفترة ١٩٣ – ١٩٩٩ ويفسر ذلك بالارتفاع السريع لإنتاج مواد البناء استجابة لارتفاع النفقات الاستثمارية العامة في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦، مقارنة بالفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٩[vii].

ويجدر الاشارة إلى أن ليبيا يوجد بها العديد من الصناعات والمشاريع الكبرى مثل صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيميائية وصناعات الإسمنت، ومصانع تعليب الأسماك وغيرها من الصناعات المتنوعة الكبرى والمتوسطة، إلى أن غالبية هذه المشاريع تحقق خسائر وتتحمل الديون بالملايين بسبب الفساد المالي والإداري أولاً وعدم الجودة ومنافسة السلع المستوردة والعائد الاقتصادي الضعيف[viii].

وبهذا فإن قطاع الصناعة لم يؤدي دورة بفاعلية في الاقتصاد الوطني بالرغم من الأموال التي صرفت عليه واهتمام الحكومة بهذا القطاع، وذلك نتيجة للعديد من

الأسباب من بينها صغر حجم السوق المحلية كون أن السوق الليبية محدودة العدد وانتشارها على رقعة جغرافية كبيرة حيث لا يتجاوز عدد سكان ليبيا ٦٤٧٨.٤٣٨ نسمة ومساحة إجمالية ١.٧٥٩.٥٤٠كم٢. عام ٢٠١٥م. حيث ساهم هذا في نقص الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمدربة وانعدام الخبرة الإدارية، مما تسبب في الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في أغلب خطط التنمية في السنوات الأولى، وكذلك أثر الفساد المالي والإداري على هذا القطاع والاعتماد على العوائد النفطية لتمويل هذه المشاريع.

خلاصة القول، بعد استعراض وتحليل نواتج القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والحقيقية، يلاحظ الباحث، أنه وبالرغم من الوفرة المالية وتنوع الموارد من نفط وغاز وأراضي زراعية شاسعة وغيرها والتي كانت من المفترض أن تؤدي كل هذه العوامل إلى تنمية اقتصادية شاملة، وخاصة في القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، حيث أن الحكومة اعتمدت تخطيطاً اقتصادياً لدعم القطاعات الصناعية والزراعية من خلال إصدار العديد من القوانين، كقانون منح القروض الصناعية، وقانون الاستثمار وتنمية الصناعات الوطنية وغيرها من القوانين التي تشجع الصناعة والزراعة، وكذلك إنشاء العديد من المشاريع الزراعية العملاقة في أغلب المدن الليبية، ومنح قروض زراعية للعديد من الفلاحين، إلا أنه وبالرغم من كل هذا لا يزال قطاع الصناعة والزراعة ضعيف ولم يؤديا دورهما بفاعلية في الاقتصاد الوطني وهذا ما تم توضيحه سابقا من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- وبهذا يرى الباحث أن انخفاض عدد السكان في ليبيا قد ساهم في تقويض النمو في القطاعات الإنتاجية (الصناعة، والزراعة)، وأدى إلى زيادة مساهمة القطاع الخدمي حيث يعتبر ثاني أكبر القطاعات مساهمة في الاقتصاد الليبي وهي المكانة الطبيعية بالنسبة للقطاع الخدمي في البلدان النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، فكانت مساهمته كمتوسط (٥٣.٦%) خلال فترة الدراسة، وكانت مساهمة قطاع الصناعة كمتوسط نحو (٤.٨%)، وقطاع الزراعة نحو (٨.٥%) خلال الفترة ذاتها، وبهذا فقد كان لانخفاض عدد السكان في ليبيا نتائج عكسية على هذه القطاعات نوردها كما يلي:

- نقص الأيدي العاملة المدربة وذات الكفاءة في العمل مما أدى إلى الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في العملية التنموية، حيث بقت البلاد رهن العمالة الوافدة.
- بعد اكتشاف النفط انتقلت معظم القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى قطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى، حيث أقتصر طموح العامل على تولي وظائف إدارية في الأجهزة الحكومية واستلام رواتب شهرية روتينية، مما جعل الشخصية الليبية اتكالية بعيدة عن دائرة العمل الإنمائي.
- انخفاض عدد السكان في ليبيا وكبر حجم المساحة أدى إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى التي تتوفر بها فرص العمل، وهذا تسبب بنقص الأيدي العاملة في المناطق الريفية والتي تتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.
- صغر حجم السوق المحلية وتدني استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، وعدم وجود منافسة بين العديد من القطاعات.

المبحث الثاني: قياس اثر النمو السكاني علي الناتج المحلي الاجمالي.

أولاً: توصيف النماذج القياسية للدراسة:

خلال هذه المرحلة يقوم الباحث بوضع الافتراضات المبسطة للنموذج، حيث ثم تحديد متغيرات النموذج (التابعة والمستقلة) والتي يمكن أن تساعد متخذ القرار من خلال الصياغة الرياضية (الإحصائية) التي تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وذلك من خلال الخطوات التالية:

-المتغير المستقل: ويمثل في دراستنا متغير واحد فقط على النحو التالي:-

النمو السكاني (Population Growth) يقصد بمفهوم نمو السكان تلك التغيرات التي تطرأ على حجم سكان مجتمع ما بين فترتين زمنيتين

المتغير التابع: الناتج المحلى الإجمالي: ويعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه "عبارة عن إجمالي السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج سواء أن كانت محلية أو أجنبية، داخل الاقتصاد الليبي، ويعتبر النمو في الناتج المحلى الإجمالي من أهم مؤشرات النمو في الاقتصاد الليبي

ثانيًا: قياس أثر التطور في عدد السكان على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP=a+bpG+et$$

حيث:

GDP الناتج المحلي الاجمالي PG تطور عدد السكان et المتغير العشوائي

جدول رقم (٨) بيانات متغيرات النماذج القياسية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)	إجمالي عدد العمالة	عدد السكان (بالمليون نسمه)	قطاع النفط (بالمليون دينار)
١٩٩٠	٨٢٤٩	١٠٣٠.٩	٤.٢٣	٣٢٤٤
١٩٩١	٨٧٥٦	١٠٣٠.٩	٤.٣٤	٣١٠٤
١٩٩٢	٩٢٣١	١٠٦٢.٣	٤.٤٥	٢٩٢٦
١٩٩٣	٩١٣٨	١١٣٠	٤.٥٦	٢٤٦٠
١٩٩٤	٩٦٧٢	١١٦٤.٥	٤.٦٨	٢٨٩٣
١٩٩٥	١٠٦٧٢	١٢٠٠.٢	٤.٨	٣٣٨٠
١٩٩٦	١٢٣٢٨	١٢٣٩.٣	٤.٨٧	٣٩٦٠
١٩٩٧	١٣٨٠٢	١٢٧٠.٥	٤.٩٤	٤٥٠٦
١٩٩٨	١٢٥٨٤	١٣٢٣.٧	٥.٠٢	٢٧٨٦
١٩٩٩	١٤٠٧٦	١٣٨٣.٧	٥.٠٩	٣٩٩٦
٢٠٠٠	١٧٧٧٧	١٤٤٥.١	٥.١٧	٧٠٨١
٢٠٠١	١٧٦٢٣	١٤٥٨.٤٢	٥.٢٥	٦٣٢٧
٢٠٠٢	٢٤٢١٩	١٤٧٠.٧٦	٥.٣٢	١٢٢٩٩
٢٠٠٣	٣٠٦٢٨	١٢٨٨.٥٥٨	٥.٤١	١٨٠٣٧
٢٠٠٤	٤٠٩٥٠	١٥٩٩.٠٠٢	٥.٤٩	٢٦٦٩٢
٢٠٠٥	٥٥٦٦٩	١٤٥٥.٨٢٢	٥.٥٦	٣٩٤٩١
٢٠٠٦	٦٧٤٠٧	١٤١٠.٢٧٩	٥.٦٦	٤٩٦٥١
٢٠٠٧	٧٧٧٣١	١٥٢٧.٩٥٩	٥.٨١	٥٤٨٤٧
٢٠٠٨	٩٩٣٧٦	١٤٦٧.٣٥٢	٥.٩٩	٧٠٩٩٣
٢٠٠٩	٧١٥٤٩	١٥٢١.٦١٧	٦.١٨	٤١٤١٧
٢٠١٠	٨٩٢٢٢	١٦٠٢.٧٦	٦.٣٨	٥٧١٩٧
٢٠١١	٤٩٦٨٤.٩	١٦٥٦.٦٥	٦.٣٩	٢٩٣٦٧
٢٠١٢	١١٠٠٦١.٩	١٦٨٩.٠٢٩	٦.٤١	٨٤٤١١

ثالثا: قياس العلاقة بين التطور في عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي:

أ- اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية أنجل - جرانجر. النموذج الاول:

أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل وجرانجر وفقا للجدول رقم (٩) والتى تتمثل في اختبار سلسلة البواقى الناتجة عن انحدار العلاقة في الاجل الطويل للنموذج القياسى الاول أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين تطور عدد السكان وتطور

الناتج النفطي حيث اوضح اختبار سلسلة البواقى باستخدام اختبار فيليب بيرون انهما ساكنتان عند المستوى وبالتالى يتحقق وجود التكامل المشترك وهو ما يعنى وجود علاقة في الاجل الطويل بينهما، وانهما يسلكان سلوكا متشابها على المدى الطويل.

رابعاً: تقدير العلاقة بين التطور في عدد السكان والناتج المحلى الإجمالى:

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج التقدير للنموذج القياسى الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتى يمكن تقييمها وتحليلها على النحو التالى:-

- **التقييم الإحصائي للنموذج:**

يلاحظ من جدول (٩) أن معامل متغير عدد السكان كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P.value الاحتمال) حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) مقبول إحصائيا، فيما أكد أختبار فيشر (F=72) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية ، كما بلغت نسبة معامل التحديد (R^2=%77) وهذه النسبة تشير إلى ان تطور عدد السكان يفسر ما نسبته (77%) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٩) نتائج تقدير العلاقة بين عدد السكان والناتج المحلى الإجمالي

نتائج تقدير العلاقة بين عدد السكان والناتج المحلى الإجمالي				
المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمةt المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت (a)	-194625.4	27387.46	-7.106372	0.0000
عدد السكان	43744.19	5124.669	8.536002	0.0000
R^2= 0.77	F=	72		
اختبار المشاكل القياسية بالنموذج				
الاختبار	اختبار كشف عدم تبات التباين		اختبار D.W	النتيجة
نتائج الاختبار	0.678621	F	١.٣٢	النمودج خالى من المشاكل القياسية
	0.4198	الاحتمال	بين DL- DU	

اختبار التكامل المشترك للنموذج بطريقة انجل –جرانجر			
اختبار سلسلة البواقى لعلاقة عدد السكان بالناتج المحلى الإجمالي	قيمة احصائية فيليب بيرون (pp)	الاحتمال	نتيجة الاختبار
	-3.362355	0.0018	سلسلة البواقى مستقرة وهو تأكيد لوجود علاقة تكامل مشترك

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام EViews8.

♦ **أختبار المشاكل القياسية للنموذج.**

● **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):** من الجدول يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٣٢)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة الخالية من الارتباط.

● **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=0.067) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.96) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

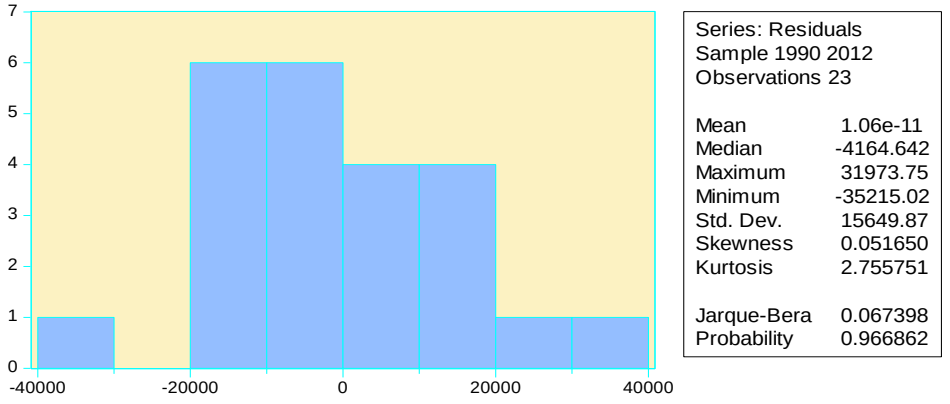

● **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity)**

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=0.67٠) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.4198) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

- التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي الأول:

أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة التطور في عدد السكان تعكس أن التغير في عدد السكان بمقدار ١٠٠ ألف نسمه ، سوف يؤدي إلى زيادة بمقدار ٤,٣ مليار دينار في ألناتج ألمحلي الاجمالي وترجع هذه الزيادة الي عدة أسباب منها، زيادة الانفاق علي التنمية نتيجة لزيادة عدد السكان ، و زيادة عدد المشتغلين من العمالة المحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة الطلب علي السلع والخدمات المختلفة، مما يستوجب علي الدولة القيام بالعديد من المشاريع سواء السكنية أو التنموية أو الخدمية لمواجهة هذه الزيادة التي تحصل في المجتمع حيث أن الاقتصاد الليبي لا يعاني من مشكلة الموارد المالية، بل تبقى المشكلة هنا في كيفية الاستفادة من الموارد البشرية في ليبيا من أجل تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد شبه الكلى على مورد واحد وهو النفط والغاز.

إجمالاً يخلص الباحث من خلال تقدير وتقييم وتحليل النموذج الأول إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطور في عدد السكان ونمو الناتج المحلى الإجمالي. وبهذا فأن أنخفاض معدل النمو ألسكاني ألدي تعاني منه ليبيا له نتائج عكسيه علي ألتنميه، وذلك لآن ليبيا دوله ذات مساحه جغرافية واسعة، وتحدها سته دول ذات ظروف اقتصادية قاهرة، وتوجد بها وفره ماليه ووفره في الموارد الطبيعية، ألا أنها تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة، مما ساهم في فشل خطط ألتنميه من تنويع مصادر الدخل ومدي إمكانيه أحلال الايدي العاملة المحلية بديلا للعمالة الأجنبية خصوصا في القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). .

النتائج:

١. تبين من خلال الدراسة والتحليل صحة الفرض الرئيسي الأول وهو أن انخفاض معدل النمو السكاني في ليبيا يؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال تأثيره على العديد من القطاعات الانتاجية مثل قطاع الزراعة والصناعة. تبين أن الزيادة في عدد السكان بمقدار ١٠٠ ألف نسمه تؤدي ألي نتائج إيجابية علي ألناتج ألمحلي الإجمالي، بزياده مقدارها ٤,٣ مليار دينار .

٢. تأثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة)، بعدد ونوعية القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي، وذلك نتيجة لنقص الأيدي العاملة المدربة والماهرة مما أدى إلى الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في أغلب الخطط التنموية السابقة، وانتقال أغلب القوى العاملة داخل الاقتصاد إلى قطاع الخدمات العامه.

التوصيات:

١- ينصح باستغلال التكنولوجيات الجديدة لصالح التنمية البشرية، والعمل على تنويع مصادر الدخل بالتركيز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الصناعة، الزراعة).

٢- الاستمرار في سياسة أحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حال توافر الكفاءات وضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شأنها استيعاب أعداد الباحثين عن العمل من خلال توفير فرص عمل لهم.وإعادة النظر في اولويات التنمية والتركيز على الاستثمار الإنساني بقراءة ذكية لأوضاع ليبيا الديمغرافية، وتأهيل الخريجين لمواجهة متطلبات سوق العمل والطموحات المهنية والتنموية ولارتقاء بنوعية التعليم والتربية

المراجع:

([i]) مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم، التنمية البشرية في ليبيان المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ابريل ٢٠١٣، المجلد الأول ، ص ٥٠٧.

([ii]) أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي، مؤتمر التنمية الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٤.

([iii]) Mohaned Zakaria, Does Audit Evidence Type Effect son Quality of Aliditores Opinion, International Conference. "Financial Distress: Carporate Governance and Financial Reporting Issues", Rom (Italy), October, 17, 18, 2013, p.3.

([iv])The World Bank, Socialist people's Libyan Arab Jamahiriya Country Economic Report No. 30295- Ly- July, 2006.

(v)علي خضير مزرا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات الاقتصادية، بيروت ٢٠١٢، ص ١٩٤.

([vi])علي خضير مزرا، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩- ٢٩١.

([vii])علي خضير مزرا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

([viii])عبد الهادي أحمد أحمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠٠٨ص٢٢- ٢٣.